



المرصد البلدي لإدماج النوع الاجتماعي

دليل للبلديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





1. مقدمة.....
2. المفاهيم والتعاريف الأساسية.....
3. الأهداف الاستراتيجية والوظائف الأساسية للمركز البلدي لإدماج النوع الاجتماعي.....
4. إرساء الأسس: أساسيات نجاح المركز بلدي للنوع الاجتماعي.....
5. الإطار المؤسسي.....
6. الرصد والتقييم والتعلم.....
7. من الرؤى إلى حشد الدعم والعمل.....
8. الإطار التشغيلي للمركز البلدية لإدماج النوع الاجتماعي.....
9. الرصد والتقييم والتعلم.....
10. من الرؤى إلى حشد الدعم والعمل.....

1. مقدمة

"ما يمكن قياسه يمكن إدارته." يؤكد هذا الشعار على أهمية تتبع التقدم المحرز لتحقيق تغيير ذي مغزى. بالنسبة للبلديات الملزمة بتعميم النوع المجتمعي، يعني هذا تطوير أنظمة بيانات منظمة، وإثراء قاعدة المعرفة، وضمان الرصد الدقيق — وهي خطوات أساسية نحو حوكمة محلية شاملة حقًا ومراعية للنوع المجتمعي.

بناءً على النموذج الذي ابتكرته الجامعة الوطنية للبلديات التونسية وشركاؤها، يوفر هذا الدليل إطارًا موحدًا وعمليًا لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دمج النوع الاجتماعي في جميع الخدمات البلدية. وبالإضافة إلى السياسات والمشاريع، يهدف الدليل إلى تحفيز تحول ثقافي، حيث لا يعد تعميم النوع الاجتماعي إضافة، بل ركيزة أساسية للحكم العادل والفعال. إنشاء مرصد بلدي لتعميم النوع الاجتماعي يمكّن البلديات من دمج النوع الاجتماعي في جميع جوانب الخدمات البلدية، وتعزيز تحول في العقلية حيث يُعترف بتعميم النوع الاجتماعي كعنصر أساسي في الحوكمة المحلية العادلة والشاملة. من خلال نهجها القائم على الأدلة، تحفز البلديات الحوار، وتقترح حلولاً ملموسة، وتطور مؤشرات قابلة للقياس تتعلق بالنوع الاجتماعي يمكن للبلديات تطبيقها وتتبعها.

2. المفاهيم والتعاريف الأساسية

أمثلة على مرصد بلدية للنوع الاجتماعي:

- برشلونة (إسبانيا): يقوم مرصد برشلونة للنوع الاجتماعي بتحليل التنقل الحضري وأسواق العمل ومنع العنف من أجل صياغة السياسات المحلية.
- مكسيكو سيتي (المكسيك): يتتبع جرائم قتل النساء ويشجع التصميم الحضري المراعي للنوع الاجتماعي.
- فيينا (النمسا): يستخدم تعميم النوع الاجتماعي في تخطيط الإسكان والبنية التحتية.

تعميم النوع المجتمعي هو استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دمج النوع المجتمعي بشكل منهجي في جميع السياسات والبرامج والممارسات المؤسسية. ويضمن هذا التعميم مراعاة الاحتياجات والتجارب والتأثيرات المختلفة على النساء والرجال والأفراد في عملية صنع القرار على جميع المستويات. وهي معتمدة من قبل الأمم المتحدة (UN) وتشكل جزءًا أساسيًا من أهداف التنمية المستدامة (SDG 5: المساواة بين الجنسين). وهي تحول التركيز من معالجة أوجه عدم المساواة بعد حدوثها إلى منعها من خلال التخطيط الاستباقي.

المرصد البلدي لتعميم النوع الاجتماعي (MOGM) هو هيئة متخصصة في الرصد وتقديم المشورة، تنشأ على مستوى الحكومة المحلية لتتبع وتحليل وتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين داخل البلدية. وهو بمثابة منصة تعتمد على البيانات لتقييم كيفية تأثير القوانين والبرامج والخدمات المحلية على مختلف الأجناس، ويوصي بإدخال تحسينات لضمان العدالة والشمولية. ومبادئه الأساسية هي الشمولية والتقاطعية والحكم التشاركي. وغالبًا ما ترتبط هذه المرصد باليات أوسع نطاقًا للمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني ومجموعات المجتمع المدني، مما يعزز الديمقراطية التشاركية.



3. الأهداف الاستراتيجية والوظائف الأساسية للمرصد البلدي لإدماج النوع الاجتماعي

الهدف 1: إنشاء مركز رئيسي للمساءلة والعمل

باعتباره حجر الزاوية في الحوكمة المحلية المراعية للنوع الاجتماعي، يقوم MOGM بجمع المعلومات على مستوى القاعدة الشعبية بشكل منهجي، وتتبع مؤشرات النوع الاجتماعي، وتقديم توصيات سياسية تستند إلى البيانات. سيتم تصميم المرصد، الذي تم تجريبه في البداية في عدد محدد من البلديات النموذجية، بحيث يكون قابلاً للتطوير لضمان تأثيره على الصعيد الوطني.

الهدف 2: إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في الحوكمة المحلية

- دمج المساواة بين الجنسين كأولوية شاملة في جميع استراتيجيات البلديات وميزانياتها وخدماتها
- إجراء تحليلات محددة للفجوات في المجالات الحيوية (مثل توفير الخدمات والمشاركة السياسية)
- المشاركة في تصميم التدخلات مع المجتمعات المحلية لإزالة الحواجز النظامية

الهدف 3: تعزيز عملية صنع القرار القائمة على الأدلة

- بناء إطار رصد قوي من خلال جمع وتحليل والإبلاغ عن البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي
- الاستفادة من نهج الأساليب المختلطة — بما في ذلك عمليات التدقيق التشاركية ولوحات المعلومات الرقمية (digital dashboards) — لترجمة النتائج إلى حلول قابلة للتنفيذ.

الهدف 4: تقديم خدمات عامة منصفة وشاملة

تحويل تقديم الخدمات البلدية من خلال أدوات تراعي النوع الاجتماعي، مثل:

- التخطيط الحضري الشامل (مثل الإضاءة الآمنة والبنية التحتية الميسرة)
- الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي لإعادة تخصيص الموارد من أجل تحقيق المساواة
- مشاريع المناخ والتنقل التي تعالج أوجه الضعف عن طريق ضمان تلبية الخدمات لاحتياجات الفئات المهمشة (النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن).

الهدف 5: تعزيز تبادل المعرفة والابتكار

- إنشاء شبكات تعليمية ديناميكية للفرق البلدية لتبادل النجاحات والتحديات والحلول القابلة للتطوير.
- عرض ومناقشة أمثلة عن الممارسات الجيدة مع تسليط الضوء على العوائق التي تمت مواجهتها، مما يتيح التكرار التكميلي عبر المناطق.



الوظائف الشاملة التي تدعم جميع الأهداف

الرصد والتقييم والتعلم

- تنفيذ نظام رصد وتقييم قوي مع تتبع منتظم للتقدم المحرز وإدارة تكيفية.
- تطبيق مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي لقياس تأثير السياسات والبرامج المحلية.
- رسم خرائط للمبادرات ووضع معايير مرجعية لها من أجل التعرف على البلديات عالية الأداء وتوجيه الدعم إلى تلك التي تحتاج إلى تحسين.
- نشر النتائج من خلال التقارير ولوحات المعلومات والمنتديات على المستويات المحلية والوطنية والدولية لضمان الشفافية والمساءلة.

التواصل والمناصرة المراعية للنوع الاجتماعي

- وضع استراتيجية اتصال واضحة مصممة خصيصًا لمختلف الفئات المستهدفة (المواطنون وموظفو البلديات والمجتمع المدني).
- استخدام أدوات مبتكرة (مقاطع فيديو ورسوم بيانية وأدلة رقمية ونشرات إخبارية) لتبسيط مفاهيم النوع الاجتماعي وإبراز التقدم المحرز.
- إطلاق حملات توعية برسائل شاملة، بدعم من منسقي قضايا النوع الاجتماعي المدربين في كل بلدية.

بناء القدرات والتدريب المؤسسي

- تقييم احتياجات التدريب من خلال تحليل ديناميكي للفجوات، مع تكييف المحتوى مع الأولويات المحلية.
- تقديم برامج موجهة لقادة البلديات وموظفيها والمجتمع المدني، مع التركيز على التخطيط والموازنة المراعيين للنوع الاجتماعي

تقديم الخدمات ووضع السياسات بشكل شامل

- تمكين صانعي القرار من خلال ورش عمل رفيعة المستوى لإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم النوع الاجتماعي.
- تسهيل التعلم من الأقران من خلال الجولات الدراسية وتبادل أفضل الممارسات.
- بناء خبرة طويلة الأمد من خلال اعتماد المدربين المحليين والشراكة مع المتخصصين في النوع الاجتماعي (مثل الجامعات والمنظمات غير الحكومية).
- تقييم وتحسين مناهج التدريب لضمان التحسين المستمر والاستدامة.

الشراكات والمشاركة المجتمعية

- تعزيز التعاون بين البلديات لتبادل الموارد والدروس والابتكارات.
- إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية لترسيخ المبادرات في احتياجات المجتمع وتوسيع نطاق التوعية.
- التوافق مع الأطر الوطنية/الدولية من خلال الشراكة مع الوزارات والمجالس المحلية والمؤسسات العالمية من أجل اتساق السياسات والتمويل.

4. إرساء الأسس: أساسيات نجاح المرصد بلدي للنوع الاجتماعي

هيكل دائم للتغيير المنهجي قائم على الواقع المحلي

إنشاء مرصد بلدي للنوع الاجتماعي يخلق آلية مؤسسية ومستدامة لرصد التقدم المحرز وتوجيه السياسات وتعميم المساواة بين النوعين في جميع العمليات البلدية. وهذا يضمن انتقال تعميم النوع الاجتماعي من مشاريع مخصصة إلى حوكمة متكاملة وطويلة الأجل.

يعتمد التأثير على حلول قائمة على الأدلة تشكلها:

- البيانات الميدانية (الاستطلاعات، ملاحظات المجتمع)
- مؤشرات النوع الاجتماعي المحلية التي تتبع التفاوتات في الخدمات والمشاركة والوصول
- تحليل سياقي لتكييف التدخلات مع احتياجات كل بلدية

بناء القدرات المستمر من أجل التحول المستدام

- تدريب مستمر قائم على الاحتياجات لمراكز التنسيق المعنية بشؤون النوع الاجتماعي وموظفي البلديات
- برامج "تدريب المدربين" لنقل الخبرات وضمان الملكية المحلية
- مناهج دراسية مخصصة تعالج الثغرات في التخطيط والميزانية وتقديم الخدمات

التواصل الاستراتيجي من أجل التحول الثقافي

تقود استراتيجية الاتصال المراعية للنوع الاجتماعي التغيير من خلال:

- تبسيط المفاهيم من خلال الوسائط المتعددة (مقاطع فيديو، أدلة، نشرات إخبارية)
- الاحتفاء بالنجاحات لإلهام المزيد من العمل
- إشراك المجتمعات المحلية عبر نقاط الاتصال المحلية المعنية بالشؤون الجندرية لضمان الملاءمة

التعلم من خلال التوثيق

- تستخلص دراسات الحالة "للممارسات الجيدة" دروساً قابلة للتكرار من النجاحات والتحديات
- تحدد خرائط المبادرات النماذج القابلة للتطوير والمجالات التي تحتاج إلى دعم

المساعدة من خلال الرصد والتقييم الصارمين

يضمن نظام الرصد المخصص التأثير من خلال:

- تتبع التقدم المحرز باستخدام مؤشرات مصنفة حسب النوع الاجتماعي
- إجراء تدقيقات ميدانية وتقييمات تشاركية
- تصور البيانات (لوحات المعلومات، الخرائط) لتحديد الثغرات ومشاركة التقدم المحرز بشفافية

5. الإطار المؤسسي

هيكل الحوكمة في المرصد البلدي لمراعاة النوع الاجتماعي

اللجنة التوجيهية (هيئة صنع القرار)

الدور: توفر التوجيه الاستراتيجي، وتوافق على التقارير، وتضمن الالتزام السياسي.
الأعضاء: رئاسة البلدية (الرئيس، نائب الرئيس لشؤون السياسة الاجتماعية) ممثلو قسم النوع الاجتماعي/المرأة أعضاء مجلس المدينة (خاصة من لجان المساواة بين الجنسين) المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، المنظمات النسوية، الأوساط الأكاديمية)

المجلس الاستشاري (مشاركة أصحاب المصلحة)

الدور: يضمن المساهمة على مستوى القاعدة الشعبية والتعاون متعدد القطاعات.
ويقدم ملاحظات حول احتياجات المجتمع ويراقب الثغرات في التنفيذ.

الأمانة الفنية (المركز التشغيلي)

الدور: الإدارة اليومية، وتحليل البيانات، وإعداد التقارير. الأعضاء وحدة البحوث والبيانات: تجمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وتجري تقييمات للأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي.
وحدة الاستشارات السياسية: توصي بتدابير تعميم المنظور الجندي للإدارات البلدية.
وحدة الاتصال: تنشر النتائج عبر التقارير واللوحات المعلوماتية والحملات العامة. الموظفون: مهنيون معينون (مثل أخصائي علم الاجتماع والاقتصاد) وموظفو البلدية.

أدوار مجموعات العمل المشتركة بين الإدارات:

دمج تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع قطاعات البلدية.
الأعضاء:

مجموعة النقل: تراجع سلامة النساء وإمكانية وصولهن.

مجموعة التعليم: تعالج القوالب النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المدارس.

مجموعة الصحة: تضمن وصول خدمات الصحة الإيجابية إلى الفئات المهمشة.

التنسيق: بقيادة المرصد، ولكنه يشمل موظفين من الإدارات ذات الصلة.

الإطار التشغيلي للمرصد البلدية لإدماج النوع الاجتماعي



1. المرحلة التجريبية: البلديات النموذجية - تطلق المبادرة في عدد محدد من البلديات، يتم اختيارها بناءً على:

- الالتزام المثبت بإدماج النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، السياسات أو البرامج السابقة التي تراعي الفوارق المجتمعية)
- التنوع الجغرافي والديموغرافي لضمان تمثيل واسع النطاق
- القدرة والاستعداد للعمل كمراكز ابتكار للتكرار

تعين كل بلدية منسقاً لإدماج النوع الاجتماعي من أجل:

- تنسيق الجهود المحلية لتعميم النوع الاجتماعي
- العمل كجهة اتصال رئيسية مع المرصد
- قيادة دمج منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية وتقديم الخدمات

2. دعم المرصد وبناء القدرات - يقدم المرصد دعماً مخصصاً للبلديات الرائدة، بما في ذلك:

- المساعدة الفنية للتخطيط المحلي المراعي للنوع الاجتماعي
- الأدوات والتدريب لتحسين تقديم الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي (مثل التصميم الحضري الآمن، والتوزيع العادل للموارد)

3. التواصل وتبادل المعرفة

- منصة تفاعلية عبر الإنترنت: بوابة مخصصة لتخطيط المبادرات حسب الموقع، مما يتيح للجهات المعنية ما يلي:
- تتبع التقدم المحرز في البلديات
- تحديد أفضل الممارسات وفرص التعاون
- التعلم من الأقران لتبادل التحديات والحلول
- مراقبة وسائل الإعلام والتوعية:
- تحديثات منتظمة حول التطورات المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- دعوات مواضيعية لمشاريع لتعبئة الجهات الفاعلة المحلية والحفاظ على المشاركة

4. قابلية التوسع والاستدامة

- الدروس المستفادة من البلديات الرائدة ستفيد في قابلية التكرار
- تقارير سنوية لتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات ومسارات التوسع
- دمج المرصد في الهيكل البلدي لضمان الاستمرارية بما يتجاوز الدورات السياسية.
- إضفاء الطابع الرسمي على دوره من خلال القوانين أو السياسات المحلية.

5. التمويل والاستدامة – يتطلب المرصد البلدي تمويلاً جيد التنظيم يدمج مزيجاً من التمويل العام والمنح والشراكات والخدمات المدرة للدخل. ويشمل ذلك:

- تخصيص ميزانية بلدية: تأمين بند مخصص في الميزانية السنوية للحكومة المحلية.
- منح من مستويات حكومية أعلى
- تمويل خاص وخيري: المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية .
- برامج الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة: التقدم بطلب للحصول على منح تركز على النوع الاجتماعي (مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

6. الرصد والتقييم والتعلم

من أجل دمج تعميم منظور النوع الاجتماعي على المستوى البلدي بشكل فعال، يجب دمج عدة مكونات من مكونات الرصد والتقييم والتعلم في نظام شامل يستخدم:

- مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي: مقاييس (مثل وصول النساء إلى الخدمات والمشاركة في صنع القرار)
- أدوات وأساليب: عمليات تدقيق تشاركية، بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، خرائط نظم المعلومات الجغرافية لتحقيق المساواة المكانية
- تكامل التكنولوجيا: منصات رقمية للرصد الفوري (مثل لوحات المعلومات وبوابة البيانات المفتوحة)



النظام الشامل للرصد والتقييم والتعلم في المرصد



7. من الرؤى إلى حشد الدعم والعمل

إن إنشاء المرصد البلدي لمراعاة النوع الاجتماعي لا يقتصر على جمع البيانات فحسب، بل يتعلق بدفع عجلة التغيير. من خلال تحويل الأدلة إلى سياسات، وإشراك المجتمعات المحلية، وفرض المساءلة، يمكن للبلديات أن تتجاوز مرحلة التحليل إلى تحقيق تقدم ملموس في مجال المساواة بين فئات النوع الاجتماعي المختلفة.

لتمهيد الطريق وتحقيق الأثر المرجو، يجب على البلديات مراعاة الجوانب الرئيسية التالية:

أ. من البيانات إلى السياسات

• ضمان أن تساهم النتائج بشكل مباشر في إعداد ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، وتعديل تقديم الخدمات، وإصلاحات تشريعية.

• وضع توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات صانعي القرار.

ب. إشراك المجتمع المحلي من أجل التبنى المجتمعي

• استضافة منتديات عامة، ولجان مواطنين، وحملات توعية لضمان أن تؤثر الأصوات المهمشة في السياسات.

• الشراكة مع وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية لتعزيز رسائل المساواة بين فئات النوع الاجتماعي المختلفة.

ج. المساءلة كعامل محفز

• تقديم تقارير منتظمة إلى المجالس البلدية مع لوحات معلومات عن التقدم المحرز.

• تقديم بطاقات أداء عامة لتتبع الالتزامات وتعزيز الشفافية.

ينجح المرصد البلدي عندما يسد الفجوة بين المعرفة والعمل. يجب على البلديات الالتزام بما يلي:

• استخدام البيانات بشفافية — حتى عندما تكشف عن فجوات غير مريحة.

• إشراك المجتمعات المحلية بشكل حقيقي — بما يتجاوز المشاورات الرمزية.

• مساءلة السلطة — من خلال الضوابط والتوازنات المؤسسية.

من خلال تضمين هذه المبادئ، يصبح المرصد أكثر من مجرد أداة — يصبح حركة من أجل الحوكمة العادلة.



Published by

Connective Cities

International Community of Practice for Sustainable Urban Development

info@connective-cities.net

www.connective-cities.net

Connective Cities is a joint project of

Association of German Cities

Gereonstraße 18–32, 50670 Cologne | Germany

Project Contact: Sabine Drees | sabine.drees@staedtetag.de

Engagement Global gGmbH / Service Agency Communities in One World

Friedrich-Ebert-Allee 40 | 53113 Bonn | Germany

Project Contact: Alexander Wagner | alexander.wagner@engagement-global.de

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

Friedrich-Ebert-Allee 32+36, 53113 Bonn | Germany

Project Contact: Ricarda Meissner | ricarda.meissner@giz.de

Author

Youmna Chacar, Dr. Muna Shalan

Editorial Review

Dr. Muna Shalan

Design and Layout

Dr. Muna Shalan

Photo Credits

Connective Cities

October 2025

Commissioned by

German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ)

Addresses of the BMZ offices

BMZ Bonn Office

Dahlmannstraße 4

53113 Bonn | Germany

Phone: +49 (0) 228 99 535-0

Fax: +49 (0) 228 99 535-350 BMZ Berlin Office

Stresemannstraße 94

10963 Berlin | Germany

Phone: +49 (0) 30 18 535-0

Fax: +49 (0) 30 18 535-2501

poststelle@bmz.bund.de

www.bmz.de